ناشيونال إنترست: تقديم "بايدن" لضمانات أمنية إلى السعودية لن يأتي في مصلحته

السبت 29 يوليو 2023 08:33 م

أشارت مجلة "ذا ناشيونال إنترست"، إلى أنه ليس من المنطقي أن تقدم الولايات المتحدة تنازلات ضخمة للسعودية في شكل ضمان أمني رسمي بسبب مخاوفها بشأن الصين أو الرغبة في التطبيع السعودي الإسرائيلي.

وقالت في تحليل كتبه "جريج بريدي": "بينما وصف الرئيس الأمريكي "جو بايدن" فكرة التطبيع بين السعودية وإسرائيل على أنها "بعيدة المنال" في مقابلة مع شبكة "سي إن إن" في أوائل شهر يوليو، تناقش إدارته بجدية مع السعودية مجموعة الحوافز التي قدمتها الولايات المتحدة والتي يريدونها كبدايات لصفقة محتملة".
الطلبات الأساسية من الرياض هي ضمانات أمنية رسمية من الولايات المتحدة، وشراكة أمريكية سعودية لتطوير الطاقة النووية المدنية، والقدرة على الوصول إلى مبيعات الأسلحة دون مراجعة الكونجرس، كما أشارت تقارير صحفية في مارس.
وأضافت "ذا ناشيونال إنترست": "بينما من الواضح أن إسرائيل ترغب في التطبيع مع واحدة من أهم الدول العربية، فقد وضع المعلق السعودي المؤثر "علي الشهابي" عرض مبيعات لواشنطن في مقال حديث لمؤسسة هوفر، بحجة أن الولايات المتحدة سترى أيضًا فوائد عميقة من مثل هذه الصفقة". واستعرض "الشهابي" احتمالات ما هو في الأساس إعادة ضبط للعلاقة الأمريكية السعودية واستعادة النفوذ الأمريكي المتضائل.

وقال "الشهابي": "في مقابل "هيكل أو اتفاقية رسمية" من شأنها أن "ينظر إليها الخصوم على أنها تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن السعودية (بشكل أو بآخر) إذا تعرضت الأخيرة للتهديد"، يمكن لواشنطن أن "تتوقع علاقة أوثق وأكثر نفوذًا مع السعودية، مع كل ما سيترتب على هذا التحالف".
من الصعب تصور ضمانات أمنية أمريكية تتخذ شكل معاهدة صادق عليها مجلس الشيوخ، لكن كان هناك الكثير من الدعم في الكونجرس الأمريكي لهدف تعزيز التكامل الأمني الإقليمي بين الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي والجيوش الشريكة العربية، بشأن تطوير دفاعات جوية وصاروخية إقليمية مشتركة. وفي حين أن "الشهابي" لا يقدم حجة صريحة بأنه سيقلل من النفوذ الصيني في السعودية من الناحية النسبية، إلا أن هذا التأثير ضمني بوضوح.
لكن من وجهة نظر الولايات المتحدة، تبدو حجة "الشهابي" جوفاء؛ حيث إن تقديم ضمانات أمنية (حتى لو كانت أقل من معاهدة) هو تنازل كبير يمكن أن يقيدها في أي أزمة مستقبلية،
وسردت المجلة سببين من أسباب الشك في أن هذا يمنح الولايات المتحدة الكثير من الفوائد الإضافية.

أولاً، تحول صانعي السياسات السعوديين المتزايد نحو الشرق، وإلى الصين، هو تحول هيكلي وذو دوافع اقتصادية؛ حيث إن الصين الآن هي الشريك التجاري الأكبر للسعودية. وبينما لا يزال يمكن لأمريكا استبدال النفط السعودي بسبب زيادة المعروض من المنتجين المحليين ودول أخرى في نصف الكرة الغربي، أصبح من الصعب للغاية رؤية التأثير النسبي للولايات المتحدة في العلاقات الثنائية يعود إلى ما كان عليه خلال "اللحظة أحادية القطب" في التسعينيات، حتى لو لم يعد الجانب السعودي محبطًا مما يعتبره فشلًا أمريكيًا.

ثانيًا، قد تتضمن المقايضة التي عبر عنها "الشهابي" التزامات أمريكية محددة جدًا بشأن الأمن مقابل فكرة استعادة العلاقات الثنائية والتأثير النسبي.
غالبًا ما يستشهد المراقبون السعوديون بهجمات الحوثيين على منشآت أرامكو كدليل على أن الولايات المتحدة تخلت عن دورها الأمني في المنطقة، لكن بينما أظهرت الهجمات قدرات إيران الجديدة بطريقة متناقضة، كانت الهجمات بمثابة إنذار لتجنب حدوث اضطراب كارثي في سوق النفط. كان هذا واضحًا أيضًا للمحللين، الذين نظروا إلى صور الأقمار الصناعية التجارية المتاحة في اليوم التالي للهجوم. كان من الواضح أيضًا للمسؤولين الأمريكيين، ومن المحتمل أن يكون التأثير المحدود المتعمد على تدفقات النفط جزءًا كبيرًا من سبب اختيار الرئيس "دونالد ترامب" عدم اتخاذ إجراء عسكري ضد إيران نتيجة لذلك.

لم تُظهر الهجمات على منشآت أرامكو في بقيق أن الولايات المتحدة تخلت عن مصلحتها في حماية التدفق الحر للنفط من المنطقة أو أنها لن تكون على استعداد للقيام بعمل عسكري إذا تسببت إيران في أضرار على مستوً أعلى. إذا كان لدى السعودية ضمان أمني أمريكي، فمن المحتمل أن يكون هذا قد منع هجوم مثل هذا، ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، لكان من الممكن أن تنحصر الولايات المتحدة في القيام بعمل عسكري بسبب مستوً أقل من الضرر الكبير الذي يلحق بمصالح الولايات المتحدة.
محاولة تحديد الحد الأدنى لهذا الضرر سيكون أمرًا صعبًا في منطقة معروفة باستخدام استفزازات المنطقة الرمادية على نطاق واسع، لكن الحد الأدنى الواضح يمكن أن يورط الولايات المتحدة بسهولة في نزاع متصاعد حول محفز طفيف نسبيًا. وتُعد بقيق مثالاً ممتازًا على كيفية اختلاف وجهات النظر الأمريكية والسعودية حول هذا الحد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الدعم للوكلاء واستفزازات المنطقة الرمادية السعودية الإيرانية يثير مسألة "المخاطر الأخلاقية" المحتملة الناجمة عن الضمان الأمني.
وتساءلت "ذا ناشيونال إنترست" عن ما إذا كان ولي العهد "محمد بن سلمان" سيكون جريئًا في تصرفاته الإقليمية؟ يبدو أن العكس كان فعّالاً في السنوات التي تلت حادثة بقيق، حيث أدى الشعور بالضعف إلى حوار مع إيران والاتفاق الأخير على تطبيع العلاقات وتقليص الإجراءات المتبادلة التي تسببت في حدوث احتكاك بين إيران والسعودية. وحقيقة أن الصين تدخلت لإبرام الاتفاق قرب نهاية العملية جعلتها غير مريحة بعض الشيء للولايات المتحدة، لكنها لا تزال تعزز مصلحة الولايات المتحدة في الاستقرار الإقليمي.

شكاوى السعودية والإمارات المتكررة في السنوات التي تلت تولي "بايدن" السلطة من أن الولايات المتحدة "تنسحب" من الشرق الأوسط تكذبها الحقائق. لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بوجود بحري قوي في الخليج ولديها أصول جوية برية كبيرة في المنطقة، إلى جانب معدات مثبتة مسبقًا للقوات البرية.

من الواضح أن هذا يمثل انخفاضًا كبيرًا عن المستويات التي شوهدت في حقبة ما بعد 11 سبتمبر. ومع ذلك، فإنه يقارن بالمستويات التي شوهدت في التسعينيات بعد حرب الخليج الأولى عام 1991 وهي أعلى بكثير من مستويات أصول القيادة المركزية في مسرح العمليات التي كانت سائدة في الثمانينيات. الولايات المتحدة لا تنسحب من الأمن الإقليمي بل تعود إلى مستوى طبيعي أكثر. لكن الأمر المختلف هو التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة من الصين الصاعدة خارج المنطقة، وهو حجة لعدم السماح للالتزامات في الشرق الأوسط بربط المزيد من الموارد العسكرية الأمريكية.
حتى بدون ضمان أمني، هناك الكثير مما يمكن للولايات المتحدة ويجب أن تفعله لمساعدة السعودية ودول الخليج الأخرى على تأمين نفسها ضد التهديد الأساسي الذي يواجهونه، وهو ترسانة إيران المتنامية من الذخائر الموجهة بدقة والتي تمت مشاركتها أحيانًا مع وكلاء مثل الحوثيين في اليمن. ورأت المجلة الأمريكية أنه على الولايات المتحدة تسهيل التعاون مع الاحتلال الإسرائيلي إلى أقصى حد ممكن؛ حيث تعتبر إسرائيل رائدة في مجال التكنولوجيا في هذا المجال. قد تكون الشبكة الإقليمية المتكاملة مثالية، لكن هناك الكثير من العقبات السياسية التي لا علاقة لها بالضمانات الأمنية الأمريكية، لا سيما الوضع الحالي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وكذلك انعدام الثقة بين دول الخليج وبعضها.

يقود التنافس بين الولايات المتحدة والصين استراتيجية السعودية للتأكيد على خياراتهما ومحاولة استخدام ذلك لانتزاع تنازلات من الولايات المتحدة. لكن في حين لا تستطيع الولايات المتحدة أن تأمل في إبعاد السعودية عن الصين بسبب مصالحها الاقتصادية، إلا أن هناك القليل من الدلائل على أن السعودية لديها حقًا خيار التخلص من العلاقة الأمنية الأمريكية. سعت الصين منذ فترة طويلة إلى أن تكون موردًا لأنظمة عسكرية لن يبيعها الغرب للمملكة، حيث عادت إلى بيع صواريخ باليستية متوسطة المدى إلى الرياض في منتصف الثمانينيات.
وختمت المجلة: "باختصار، ليس من المنطقي ببساطة أن تقدم الولايات المتحدة تنازلات ضخمة للسعودية في شكل ضمان أمني رسمي ردًا على المخاوف بشأن الصين أو الرغبة في التطبيع السعودي الإسرائيلي. يجب أن تستمر الولايات المتحدة في لعب دور قيادي في الأمن الإقليمي، ولكن بشروطها الخاصة".
https://nationalinterest.org/feature/biden-should-not-extend-security-guarantees-saudi-arabia-206662?page=0%2C1